السياسة الخارجية العراقية بين النظرية والتطبيق

دراسة حالة العلاقات العراقية–السعودية حتى عام 2014 وآفاقها المستقبلية*

Iraqi Foreign Policy Between Theory and Practice: Studying the State of Iraqi-Saudi Relations Until 2014 And Future Prospects

*Ali Bashar AGWAN***

Abstract

The Iraqi foreign policy was formed after 2003 in a difficult period in which Iraq experienced a destructive war and the state was reshaped numerous times. The Iraqi foreign policy consisted of a complex mix of conflicting interests of internal political forces and driven by external engines that wish to obtain a foothold in the new phase of Iraq. This complex situation has generated an unbalanced Iraqi political performance based on common interests between 2003 and 2014, constructed on the size of internal political interests of political forces and the deepening of relations with them. In general, Iraq's foreign policy from 2003 to 2014 can be characterised at the very least as a turbulent policy that has suffered from a lack of clarity of vision and direction. Perhaps Iraq and its foreign policy are not alone the reason for this fact. The regional environment, its turbulent turmoil, the power of ideological attraction and polarisation and the policy of the international axes and their branches made the Iraqi policy flounder without a clear and coherent vision based on the facts of the internal Iraqi reality.

The disincentives of this relationship and its components vary from one stage to the next. Sometimes, the deterioration between the two countries is due to the rigidity of international polarisation and the policy of regional axes and agents. Iraq belonged to the Eastern Soviet camp while Saudi Arabia took part in the American. The economic/oil competition has become the subject of the relationship between the two countries, as was the case after the end of the Iran-Iraq war in 1988. At other times, the geopolitical conflict over the leadership and representation of the Arabian Peninsula in the Arab and Middle Eastern regional system was the subject of competition. The issue of Iraq's invasion of Kuwait led to the collapse of relations with Saudi Arabia in full. At a later moment, the conflict took on highly complex images, bringing the ideological variable as a new source of conflict between the two countries, especially after 2003.

***Keywords**: Iraq, Foreign Policy, Saudi Arabia, Iraq-Saudi Relations, Middle East.*

ملخص البحث

تشكلت السياسة الخارجية العراقية بعد عام *2003* في مرحلة مصيرية صعبة عاشها العراق بعد مخاض الحرب التي عصفت به وإعادة تشكيل ورسم ملامح الدولة العراقية من جديد ، فقد تكونت السياسة الخارجية العراقية من مزيج مركب من تضارب المصالح للقوى السياسية الداخلية والمدفوعة بمحركات خارجية ترغب بان تستحصل لها على موطئ قدم داخل العراق في مرحلة العراق الجديد ، هذه الحالة المركبة ، ولدت أداءً سياسياً عراقياً خارجياً غير متوازن ولا يستند على أسس المصالح المشتركة منذ عام *2003* حتى عام *2014* بقدر ما يستند على حجم محركات مصالح القوى السياسية الداخلية وتعميق علاقاتها مع القوى الإقليمية المغذية لها.بشكل عام ، يمكن توصيف السياسة الخارجية العراقية منذ عام *2003* حتى عام *2014* على اقل تقدير بأنها سياسة مضطربة عانت من عدم وضوح الرؤية والتوجه ، ولعل العراق والقائمين على سياسته الخارجية ليسوا وحدهم

* Makale gönderim tarihi: 02.05.2017 Yayına kabul tarihi: 29.05.2017

** Dr., Bayan Üniversitesi Siyaset Bilim Fakültesi Uluslararası İlişkiler A.B.D., ali_1987_2004@yahoo.com

السبب في هذا الواقع بقدر ما ان المحيط الإقليمي واضطراباته المتأزمة وقوة الجذب الأيديولوجي والاستقطاب وسياسة المحاور الدولية وفروعها هي التي جعلت السياسة العراقية المبتدئة تتخبط دون رؤية واضحة ومتماسكة بناءا على معطيات الواقع العراقي الداخلي.
الكلمات المفتاحية: العراق، السياسة الخارجية، المملكة العربية السعودية، العلاقات العراقية السعودية، الشرق الاوسط.

المقدمة:

تشكلت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 في مرحلة مصيرية صعبة عاشها العراق بعد مخاض الحرب التي عصفت به وإعادة تشكيل ورسم ملامح الدولة العراقية من جديد ، فقد تكونت السياسة الخارجية العراقية من مزيج مركب من تضارب المصالح للقوى السياسية الداخلية والمدفوعة بمحركات خارجية ترغب بان تستحصل لها على موطئ قدم داخل العراق في مرحلة العراق الجديد ، هذه الحالة المركبة ، ولدت أداء سياسياً عراقياً خارجياً غير متوازن ولا يستند على أسس المصالح المشتركة منذ عام 2003 حتى عام 2014 بقدر ما يستند على حجم محركات مصالح القوى السياسية الداخلية وتعميق علاقاتها مع القوى الإقليمية المغذية لها.

بشكل عام ، يمكن توصيف السياسة الخارجية العراقية منذ عام 2003 حتى عام 2014 على اقل تقدير بأنها سياسة مضطربة عانت من عدم وضوح الرؤية والتوجه ، ولعل العراق والقائمين على سياسته الخارجية ليسوا وحدهم السبب في هذا الواقع بقدر ما ان المحيط الإقليمي واضطراباته المتأزمة وقوة الجذب الأيديولوجي والاستقطاب وسياسة المحاور الدولية وفروعها هي التي جعلت السياسة العراقية المبتدئة تتخبط دون رؤية واضحة ومتماسكة بناءا على معطيات الواقع العراقي الداخلي.

من جانب ثاني وبقدر تعلق الأمر بالجزء التطبيقي من هذه الدراسة ، والمتعلق بالعلاقات العراقية السعودية ، تمثل معضلة التقارب العراقي-السعودي، واحدة من اكثر الموضوعات تعقيداً وثقلاً لما لها من ارث تراكمي تاريخي قديم بين البلدين قائم على أسس ومرجعيات متضاربة،حيث ان مقتربات هذه العلاقة تفضي بالنتيجة إلى وجود اكثر من باعث ومؤثر يدخل كمعطى في صياغة السلوك السياسي الخارجي للبلدين،فتارة كانت الاستقطابات الدولية هي المعطى الرئيس في صياغة المواقف بين البلدين،وتارة أخرى تمثل الاستقطابات الأيديولوجية الجيوسياسية ذات الدلالات الإقليمية المذهبية درباً من دروب الصراع وباعثاً من بواعثه المستدامة.

بيد ان الثابت في طبيعة علاقات البلدين هو عدم الاستقرار الدائم وعدم القدرة على خلق توازن طبيعي مصحوب ذلك بريبة وحذر وشكوك متبادلة انعكس بشكل مثير على سلوك البلدين الخارجي حيال بعضها وحيال القضايا الدولية والإقليمية التي يشتركان في إدارتها . فمنذ اكثر من ستة وثلاثين عام لم تعرف العلاقة نوعاً من البرغماتية العقلانية القادرة على تجاوز هواجس الشك بين الطرفين لتقدر على تغليب لغة المصلحة المشتركة ، اذ اتسمت هذه العلاقة بمختلف مراحلها الزمنية على سرعتها الشديدة نحو التقارب التكتيكي المؤقت والمحدود وسرعتها الفائقة على التباعد بعد انقضاء ضرورات التقارب بين البلدين ، اذ لم يستطع الطرفان تكوين أرضية مشتركة تكون على نسق واحد لمدة مقنعة ، هذه العلاقة بين الدولتين دائما ما كانت متشنجة-مضطربة-مقطوعة—متباعدة - مستقرة بشكل سلبي نسبياً تشوبها الريبة والحذر الشديد في التعاطي منذ عام 1979حتى عام 2003 وما بعد ذلك أيضاً حتى عام 2014 ، غير أننا يمكن ان نستثني بعض المراحل الزمنية بين عامي 1979 و 1989 والتي كانت العلاقات العراقية السعودية حينها في اقرب نقطة تلاقي سرعان ما انفرطت بعد توغل واجتياح العراق للكويت لتبدأ معها مرحلة جديدة أخرى من الاضطراب في علاقات البلدين.

وتختلف مثبطات هذه العلاقة ومقوماتها من مرحلة إلى أخرى، اذ كان في أحيان ، التدهور الحاصل بين البلدين يعود لصلابة الاستقطاب الدولي وسياسة المحاور والوكلاء الإقليميين ، حيث كان العراق ينتمي للمعسكر السوفيتي الشرقي بينما دارت السعودية في الفلك الدولي الأمريكي – الغربي ، لتتداخل بذلك لغة المصالح والسياسة بسبب تضارب مشروعي المعسكرين.

وتارةً صار التنافس الاقتصادي - النفطي هو معطى ومحدد العلاقة بين البلدين كما كان واقع الحال عليه بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 وتارة أخرى كان الصراع الجيوسياسي على قيادة وتمثيل منطقة شبه الجزيرة العربية في النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي هو معطى التنافس ، الأمر الذي تطور ووصل الى قضية اجتياح العراق للكويت من ما أدى الى انهيار العلاقات مع السعودية بشكل كامل . وفي لحظة لاحقة ، اخذ الصراع يتخذ صور معقدة بشكل كبير ، ليدخل المتغير الأيديولوجي المذهبي كمعطى جديد من معطيات الصدام بين البلدين ، لاسيما بعد عام 2003 .

وقد كان المتغير الرئيس الذي طرأ على طبيعة العلاقات بين البلدين بعد عام 2003 هو الدور الإيراني المتنامي في العراق وسياساته العامة لاسيما بعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011 ، ذلك لما لإيران من امتدادات جيومذهبية عابرة للحدود ، موظفةً بذلك قوتها المذهبية الناعمة وقدرتها على تزعم العالم الإسلامي الشيعي . حيث ان التمدد الإيراني ترافق مع صعود الإسلام السياسي الشيعي وسيطرته على القرارات في إدارة الدولة العراقية بالإضافة الى ارتباطاته الوثيقة بإيران .

اذ لم تكن هذه الحالة ترضي هواجس السعودية للانفتاح اتجاه العراق وإقامة علاقات طبيعية مستقره معه حيث كانت مرجعيات الصراع المذهبي بين السعودية وإيران تلعب دورا بارزا في صياغة هذه العلاقة من ما أنتج انعكاسات جمة على طبيعة السلوك السياسي العراقي الخارجي حيال السعودية من ناحية ومن السعودية حيال العراق من ناحية ثانية ، بالإضافة الى تضارب الإرادات والمواقف حيال القضايا الآنية والمتغيرة بين البلدين اتجاه المنطقة الإقليمية بشكل عام.

ان التحول والاختلاف الذي حدث بعد عام 2003 هو ان العلاقات امتازت بسرعتها على الصعود والتقارب المتذبذب (لمدة قصيرة ولحظية ولأغراض تكتيكية) وسرعتها من جانب آخر على النزول والانهيار بشكل سريع . على عكس طبيعة العلاقات قبل عام 2003 حيث كانت على مدار الوقت مستقرة على أنها غير مستقرة ، إذ لم يكن الطرفان قبل احتلال العراق يستطيعان الاستمرار بنسق واحد والاتفاق لمدة طويلة او حتى متوسطة حول بعض القضايا التي تتعلق بالترتيبات الجيواقليمية ذلك بسبب شعور الطرفين بوجود تهديدات إستراتيجية متبادلة، سواء من قبل السعودية عبر وجود قواعد وقوات أمريكية في أراضيها من ما يهدد العراق وسيادته وشعبه،او من قبل العراق الذي كان يهدد حسب وجهة النظر السعودية أراضيها وسيادتها من خلال ما كان يمتلكه من أسلحة وترسانات تقليدية وغير تقليدية قد توجه ضد الخليج برمته وليس فقط أراضيها بأي لحظة.

هذه الحالة غير المستقرة من العلاقات بين البلدين سببها مجموعة من القضايا: أكثرها حيوية هو ان السعودية في مرحلة ما قبل عام 2003 كانت لا تتفق مع طموحات العراق القومية التي يرنو لتحقيقها لأغراض السيطرة الإقليمية، لاسيما بعد تجربة اجتياح الكويت من قبل النظام العراقي السابق نهاية عام 1990وجعل السعودية تدرك بشكل كبير أنها مهددة هي الأخرى من هذا النظام بشكل مباشر، لا بل ان التهديد قد وقع فعلاً حينما قصف العراق السعودية بصواريخ متعددة من قبل النظام السابق في عقد تسعينيات القرن المنصرم إبان الانسحاب العراقي من الكويت. بينما أصبحت العلاقة اكثر توتراً بعد عام 2003 بسبب دخول المتغير الإيراني بوصفه قبانا جديداً لإعادة صياغة العلاقة على أسس امتدادات المذهب بين البلدين

أهمية الدراسة : بالمحصلة العامة تكمن أهمية دراسة تحديد استراتيجيات السياسة الخارجية العراقية في وقت يمر به العراق وهو بأمس الحاجة لتصحيح مسارات تفاعله العربي وغير العربي مع محيطه الإقليمي والدولي ، كما ان هذه الأهمية تتشكل بأنها توصف الخطوات العامة التي يمكن للعراق أتباعها للوصول إلى سياسة خارجية أكثر استقلالية وتفاعل في خضم محيط إقليمي مليء بالصراعات والأزمات السياسية والأمنية فضلا عن الداخل العراقي المضطرب .بالإضافة الى ذلك تم اختيار محور العلاقات العراقية – السعودية كنموذج لتقصي أسباب تدهور العلاقات بين البلدين منذ عام 1979 حتى الان لما لهاذين البلدين من ثقل جيوسياسي كبير سواء في المنطقة العربية وغير العربية والدول الإسلامية أو في السياسة الدولية بشكل عام.

إشكالية الدراسة : تحاول الدراسة ان تحدد آليات التوجه السياسي العراقي الذي يجب ان يكون انطلاقة من الإشكالية الرئيسية التي تعاني منها السياسة الخارجية العراقية والتي تشمل عدم وضوح التوجه والرؤية فضلا عن الاضطراب المزمن في التعامل مع المتغيرات الإقليمية وعدم وجود ثبات نسبي لكافة علاقات العراق الخارجية سواء مع أصدقائه أو حلفائه ، بالإضافة إلى وجود محركات دافعة غير منطقية للسياسة الخارجية العراقية والتي اعتمدت المذهب أو التاريخ المضطرب كمعيار أساس للعلاقة مع المحيط.فضلا عن ذلك ، ان الدراسة تحاول ان تفك عقدة إشكالية العلاقة بين العراق والسعودية من خلال دراسة أسباب التدهور ومقارنتها بين مرحلتين للوصول إلى محاولة لتشكيل علاقات مستقبلية أكثر توازناً مع هذا الطرف.بشكل عام ، تطرح العلاقة بين العراق والسعودية إشكالية رئيسية تبحث في أساب عدم قدرة الطرفين ولفترات زمنية مختلفة على صياغة نوع من العلاقات التوائمية القائمة على أساس البرغماتية السياسية المتعلقة بتغليب المصالح بمختلف مجالاتها على الصراعات الأيديولوجية الإقليمية ،وتنبثق من هذه الإشكالية تساؤلات فرعية متعددة أهمها :

1. ما هي أسباب تصاعد وتنازل العلاقة بين البلدين بصورة حادة بين مرحلة وأخرى؟
2. لماذا لم يستطع البلدان ان يصوغا نوعاً من العلاقة القائمة على أساس التبادل التجاري والتعاون الجيواقتصادي وخلق منطقة اقتصادية إقليمية تكون مركزاً عالمياً بوصفها اكبر مصدرين عالميين للنفط؟
3. ما هي الإشكاليات المزمنة التي لم يستطع الطرفان تجاوزها على مختلف مراحل العلاقة؟
4. كيف يمكن ان يكون هناك وئام مستقبلي مستقر بين البلدين؟ما هي الفرص وما هي التحديات؟

فرضيات الدراسة : تذهب الدراسة لامتحان فرض مركزي رئيس مفاده انه هناك علاقة طردية موجبة تنطلق من نقطة تقول انه كلما كانت سياسة العراق الخارجية واقعية نابعة من تصور حر يراعي به الجانب البرغماتي بشكل أساس كلما أصبحت السياسة الخارجية العراقية أكثر نجاعة وفاعلية وتأثير.من جانب آخر ،تحاول الدراسة اختبار فرضيتين فرعيتين للوصول مخرجات واقعية لعملية العلاقة مؤدها :

1. ان هناك علاقة طردية موجبة تقوم على أساس انه كلما احتدم التنافس نحو القيادة الإقليمية قبل عام 2003،كلما انعكس ذلك سلباً على طبيعة العلاقة بين العراق والسعودية قبل احتلاله من قبل القوات الأمريكية.
2. ان هناك علاقة طردية موجبة قائمة على أساس انه كلما تصاعدت حدة الصراع الايديولوجي المذهبي الإقليمي بدعم دولي بعد عام 2003،كلما كانت العلاقات العراقية – السعودية أكثر تدهوراً وانهياراً بعد احتلاله من قبل القوات

الأمريكية.على هذا النحو سنعمد من خلال الدراسة على إثبات أو نفي او تعديل هذين الفرضين.على ذلك سنحاول ومن خلال السياق البحثي القادم ان نثبت أو ننفي أو نعدل هذا الفرض.

هيكلية الدراسة : فضلا عن مقدمة الدراسة وخاتمتها ، تكونت الدراسة من مبحثين رئيسيين.

المبحث الاول

الاستراتيجيات العشر لسياسة خارجية عراقية اكثر فاعلية

لما كانت السياسة الخارجية بشكل عام والسياسة الخارجية العراقية بهياكلها الخاصة تحتاج لإعادة مراجعة وتقييم لمساراتها بعد تجربة أكثر من ثلاث عشر عام ، نجحت في أماكن وأخفقت في أخرى ، صار من الضروري ان يكون للعراق بعد هذه المرحلة والتجربة الجديدة في ظل عراق ما بعد عام 2003 رؤية واضحة للسياسة الخارجية نابعة من التصور الحر والتحسس الذاتي للمكان والمحيط الإقليمي بالاعتماد على تحليل مقومات الواقع والتهيؤ لتعديل مسارات هذا الواقع بناءاً على التخطيط الاستراتيجي المحكم ، وقد تم وضع الاستراتيجيات العشر نحو سياسة خارجية اكثر فاعلية بالاتساق مع واقع العراق الحالي وما يجب ان يكون عليه الوضع الخارجية للعراق ، على هذا النحو يمكن القول ان هذه الاستراتيجيات تتضمن التالي [1]:

واقعية الأداء السياسي الخارجي العراقي : ونقصد هنا بالواقعية هو تحديد طموحات العراق الخارجية بناءاً على معطيات الواقع الحالية فيما يخص القطاعات السياسية والاقتصادية والأمنية ومطابقة الهدف المراد تحقيقه مع الموارد المرصودة والمتوفرة والمحتملة لتحقيق الهدف ، وبذلك تكون سياسة العراق الخارجية هي اقرب للواقع في تحديد الأهداف وترسيم الاستراتيجيات العليا للدولة .

تحديد موقع العراق الحالي وتحديد أين يريد ان يذهب : ان الأداء السياسي الخارجي المشفوع بالواقعية هو بالأساس الخطوة الأولى والرئيسة في تحديد موقع العراق في معادلة التوازن الاستراتيجي الإقليمية والدولية من ثم ترسيم السياسات والاستراتيجيات التي يجب ان يتبعها العراق بناءا على هذه المعطيات ، فدراسة ما هو كائن وما يجب ان يكون هو أساس بناء تحديد موقع العراق الحالي من ثم حديد ما يجب ان يكون عبر التخطيط الاستراتيجي وتقسيم مراحل الهدف ، يمكن القول بان التخطيط السياسي الخارجي يحقق ويغني هذا التكتيك بصورة فاعلة ، ان أي تحرك سياسي خارجي لأي لاعب دولي لا يمكن ان ينجح دون تحديد موقع هذا اللاعب في محيطه الإقليمي والدولي فضلا عن مرتكزاته الداخلية.يستهدف هذا التكتيك إعادة اكتشاف العراق وتحسس مواطن قوته وتغيبتها وتحديد مواطن ضعفه والعمل على تجسير الهوة بين نقاط الضعف.

إدراك مكامن قوة الدولة وضعفها : ان المراجعة المستدامة لثقة الدولة بنفسها بناءا على ما تحمله من مقومات ، هي الفلسفة الرئيسة التي مكنت الدولة من النظر بواقعية أكبر لذاتها حين إجراء عملية المراجعة في صياغة الأهداف والخطط الإستراتيجية على الصعيد الجيوسياسي الخارجي. فالعراق حينما يدرك مصادر ومكامن قوته ، سيترجم هذا الأمر على شكل نظرية

1 للمزيد ينظر : كوثر عباس الربيعي ، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص ، مجلة دراسات دولية ، العدد 44 ، 1102 ، ص 2 وما بعدها .

إستراتيجية متكاملة تبحث فيما يجب ان يكون عليه وضع العراق خارجياً ، فالنظرية الشؤون الإستراتيجية الخارجية بهذا المعنى تقدم خارطة متكاملة تبحث في فروض ما يجب ان يكون عليه الوضع بناءا على مصاديق القوة الفعلية الموجودة والمكتشفة للدولة. على هذا الأساس يعنون الأداء الاستراتيجي للدولة بما يتفق مع حجم الهدف الموضوع ومقاربته مع حجم الموارد المتوفرة والمحشودة.ان الدولة حين تتعرف على نفسها وتنقب عن مكامن قوتها وضعفها ، ستدرك ما تستطيع ان تحوز عليه من مكانة في النظام الإقليمي والدولي من ثم العالمي. فهي فرضية تقول،كلما تعرفت الدولة على نفسها واكتشفت ذاتها كلما استطاعت ان تنتج مشروعا استراتيجيا يتواءم مع ما تعرفه عن نفسها من إمكانيات عبر المد الجيوسياسي لأذرعها في المحيط القريب والمتوسط والبعيد .فتمثل قضية مطابقة الإمكانيات مع حجم الهدف واحدة من أكثر الأمور صعوبة في قياس مكامن قوة الدولة ومناطق ضعفها ، فكم من هدف تجاوزت كلفه حجم موارد الدولة وإمكانياتها ، وأدى بالنهاية إلى حدوث خلل في مكانة الدولة على صعيد إقليمي ودولي ، وكم من هدف جاء مصداقاً لما رصد له من إمكانيات[2].

أدراك حجم مشاريع المحيط الجيوسياسي ومدى التقاطع والتلاقي : ان أدراك حجم التهديدات وزخم المشاريع الغزيرة في البيئة الجيوسياسية الإقليمية والدولية من قبل العراق، يندرج بشكل غير مباشر بموضوعة أدراك الذات،فلا يكفي من قبل الدولة العراقية ان تصوغ لنفسها تصورات ونظرية إستراتيجية تحاول تطبيقها في الوسط الخارجي ، بقدر ما يجب على الدولة ان تدرس البيئة ومتغيراتها وحجم الأهداف للقوى الأخرى المتنافسة والمتصارعة داخل هذه البيئة . فدراسة التهديدات وحجم الفرص في التلاقي بين مشروع الدولة ومشاريع القوى الأخرى ، قد يجنب الدولة الوقوع في مأزق إستراتيجية عميقة يستنزف قوها ويستهلك مواردها.

الأساس الجيوبلتيكي والتصور العراقي الحر: ان موضوعة التصور الحر للدولة ورؤاها وتطلعاتها لهذه البيئة وإعادة تشكيلها واحد من أهم منابع النظرية الإستراتيجية وفلسفة الدولة لما تريد ان تفعله مستقبلياً «ما يجب ان يكون عليه الوضع في هذه البيئة» ففهم المكان ومحيطه ، معضلة من معضلات السياسة الخارجية وبناء شبكة علاقات رصينة، إذ ان دراسة تفاصيل المكان الجغرافي الإقليمي وما فيه من متغيرات أعلاه وأسفله ومحيطه، تمكن الدولة من صياغة أساسا جيوبلتيكيا قوياً قائماً على فهم الجغرافية وحيثياتها الأخرى.ويمثل الأساس الجيوبلتيكي للدولة ، قاعدة الانطلاق نحو إعادة ترتيب اوضاع السياسة الخارجية العراقية واعادة تشكيلها بما يتسق مع قوة العراق الحالية وطموحاته. فالتصور العراقي الحر الذي يجب ان تحوزه السياسة الخارجية العراقية في الفعل والسلوك ، يعني فهم حركة الجغرافية الإقليمية والشروع في إعادة تحديد مساراتها ومد نفوذها حيال هذه المساحات بما يتفق مع كم القوة والقدرة المتوفرة لدى العراق في الوقت الراهن. ان إعادة تشكيل البيئة السياسية الخارجية وصياغتها بما يتفق مع فلسفة ما يجب ان يكون عليه الوضع إقليميا بالنسبة للعراق ، والنابع من فهم الدولة لمحيطها نتيجة لتراكمات القوة لديها ، تمثل ذروة القوة وتوظيفها والتي تتجلى بأساس جيوبلتيكي رصين.وبعبارة أخرى يعني الأساس الجيوبلتيكي للعراق معرفة الدولة ماذا تريد ان تفعل نتيجة لمراكمتها لقوتها وتوظيفها لتلك القوة وكيف تريد ان تفعل ذلك وبأي مدة زمنية. وهذا هو بعينه ما يسمى على وفق علم الإستراتيجية بالتصور الحر[3].

تحديد مداخل الحركة الجيوسياسية في المحيط الإقليمي : تشكل هذه الاستراتيجية جزءاً من فهم فلسفة متطلبات إدارة العلاقات السياسية الخارجية للعراق ، إذ ان فهم مفاتيح الحركة الإقليمية ومداخل المصالح واحدة من أكثر الطرائق التي

2 للمزيد ينظر بنفس الاطار : فاضل زكي محمد ، وابعادها في السياسة الدولية ، بغداد ، مطبعة الشفيق ، 5791 ، ص 21 وما بعدها.

3 ينظر للمزيد في نفس الاطار العام : اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات الدولية : دراسة في الاصول والنظريات ، ط 1 ، الكويت ، المطبعة العصرية ، 1791 ، ص 22 وما بعدها .

يحتاجها العراق لتكوين علاقات عراقية دولية ناجحة في المرحلة المقبلة ، فالاقتصاد والتجارة وعقود الاستثمار النفطي الناجح والأعمار البناء وإنشاء بروتوكلات التعاون الاستراتيجي مع دول الطوق الإقليمي ودول ما بعد الطوق فضلا عن الدول الكبرى، قد تعزز من استقرار العراق وتساهم في تقليل حجم الصراع الدائر بين القوى الإقليمية في بيئته الداخلية ، بيد ان هذه الموضوع يتطلب توازناً عقلانياً في التوجه دون الاتكال على جانب واحد من العلاقات التجارية مع طرفين أو أكثر.

الحياد الضمني : وتعني هذه الإستراتيجية بعدم الاندفاع المفرط حيال القضايا ذات الدلالات الخلافية ، إذ ليس من الضروري ان يكون هناك موقف دائم للعراق في مختلف القضايا التي تجري وتدور في المنطقة العربية للنأي بالنفس عن أي تحركات جديدة قد توتر تعاون بروتوكولي أو اتفاق استراتيجي مع طرف إقليمي أو دولي فاعل .كما انه ليس من الضروري ان يوضح العراق موقفه الآني لأي قضية إقليمية قد تحدث بشكل مفاجئ وسريع.

تكوين شبكة علاقات متوازنة عامة : وتتضمن هذه الإستراتيجية صياغة توازن مصلحي شامل لتوجهات السياسة الخارجية العراقية دون الاقتصاد على التوجه اتجاه طرف واحد أو طرفين والاعتماد عليه بصورة كبيرة ، فتكوين شبكة العلاقات المتوازنة تحتاج لتحفيز قوى المحيط الجغرافي القريب والمتوسط بان يعززوا تعاونهم الاقتصادي والأمني والاستراتيجي مع العراق بشكل لا يسمح لان يكون هذا البلد مكانا للصراع بقدر ما يجب ان يكون مكانا للتنافس الاقتصادي على سبيل المثال لاستحصال استثمارات الطاقة والأعمار فضلا عن تعزيز التعاون الشامل في مختلف القطاعات [4].

برغماتية أساس العلاقات والتجرد شبه التام : كما هو معروف في صياغة السياسات الخارجية لكثير من الدول الكبرى والمتطورة ، انه لا علاقات طويلة الأمد دون وجود مصلحة مشتركة بين طرفي العلاقة ، من هذا المبدأ ، تقتضي الحاجة لتعزيز علاقات العراق الخارجية على أسس برغماتية مصلحية وتغليب هذه النقطة على كافة النقاط الفرعية الأخرى التي يتم على أساسها بناء العلاقات العراقية الإقليمية والدولية كالمحرك المذهبي أو القومي الذي انتهجه العراق منذ عام 3002 حتى الآن .

تعزيز الحلفاء، نقل الأصدقاء إلى خانة الحلفاء،تحيد الأعداء: وهي من أهم النقاط الإستراتيجية التي يحتاجها العراق في سياسته الخارجية والتي تعني بإعادة رسم التوجهات السياسية الخارجية من ثم ما يجب ان يترتب على ذلك من آثار يجب ان تخدم الأساس العام لفكرة نقل خانة الأصدقاء إلى الحلفاء وتحيد الأعداء فضلا عن تعزيز مكانة الحلفاء وتوطيدها ، وتحتاج هذه العملية لحركة دبلوماسية وسياسية مصحوبة بدوافع وأرضية اقتصادية ومحفزات استثماراتية وتشغيلية لاسيما وان العراق بأمس الحاجة لوجود استثمارات أجنبية إقليمية متوازنة لتعزز عملية الاستقرار وتقلل عملية الصراع على أرضه.

4 ينظر للمزيد في نفس الاطار العام : محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ،ط 1 ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 9891 ، ص 74 وما بعدها .

المبحث الثاني

محددات العلاقات العراقية-السعودية : رؤية في الإشكاليات ومسارات المستقبل

بشكل عام وعلى مدار أكثر من نصف قرن مضى،اتسمت العلاقات (العراقية – السعودية) بقابليتها المثيرة على التقلب والتحول صعوداً ونزولاً بمستويات تعاونية-تنافسية– صراعية مؤقتة،فتارة اتخذت العلاقة بين الطرفين سياقاً متوجساً يمكن وصفه بالهادئ النسبي لاسيما في مرحلة الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988، رغم وجود ريبة وحذر من البلدين،لاسيما احتواء المعارضة العراقية من قبل السعودية في مراحل مختلفة قبل وبعد عام 1979ووجود حرب خارجية بالنسبة للعراق عزلته عن التفرغ لإعادة صياغة وتقييم العلاقة مع السعودية وباقي دول الخليج والمنطقة كما يجب، وتارة أخرى تجد ان العلاقات بين البلدين على أسوء ما يكون،لاسيما في مرحلة اجتياح العراق للكويت وما بعدها عام 1991.فضلاً عن تهديده للسعودية على اثر مضاربات النفط في منطقة الخليج العربي والحفر المائل ومشاكل ترسيم الحدود والسيطرة عليها والأسباب الأخرى التي أدت الى انهيار العلاقات بين البلدين[5].

ان تتبع العلاقة بين الطرفين وسبل بناء هياكلها، يشير إلى ان عبقرية المكان، وإستراتيجية منطقة شبه الجزيرة العربية وأهميتها في مدركات القوى الدولية الكبرى، سببت جملة من الصراعات الدولية ذات الدلالات والوظائف الإقليمية في مرحلة الحرب الباردة وما تلاها، فالتطورات الجيوسياسية المتلاحقة والسريعة الموجودة في هذه المساحة الجغرافية، لم تسمح بأي شكل من الأشكال لبلدان هذه المنطقة بان تصوغ علاقاتها بصورة طبيعية متوائمة برغماتية تقدم فيها المصالح الجيواقتصادية والأمنية فضلاً عن الإستراتيجية المشتركة على باقي مدخلات الخلاف بينها.

لذلك ظهرت جملة من المحددات الإستراتيجية التي بنيت على أثرها العلاقات بين العراق والسعودية، كالصراع الجيواقليمي متعدد الأطراف والصور والموجود داخل الجغرافية العربية وخارجها، فضلاً عن الصراع الدولي الحاد على هذه المنطقة على مختلف المراحل التي مر بها النظام الدولي. غير ان أهم ما يمكن توصيفه وتقديمه على انه محور من محاور تدهور العلاقة بين البلدين، هو ما يتعلق بالصراع الإيديولوجي ببعده المذهبي والسياسي الدائر بين القوى الإقليمية لاسيما بعد عام 2003 ، ودخول ايران كمعطى جديد لضبط العلاقة بين البلدين، وهذا الصراع بكل تأكيد كان العراق جزء منه سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة عبر انعكاسات مخرجاته على الجغرافية العراقية وتجلياته حيال العلاقة مع المحيط الجيوسياسي. وتبرز موضوعة أخرى من موضوعات الصراع والتصادم بين البلدين والمتعلقة بتصدير النفط وكمياته، فضلاً عن مشكلات الحدود المرتبطة بمشكلة أكبر وأوسع وهو اتهامات تصدير العنف(الإرهاب) من السعودية إلى العراق فكريا وماليا وبشرياً، بالإضافة إلى ارتباطات المنطقة بتوازنات أيديولوجية مذهبية وتوازنات صراع الإسلام السياسي المتنامي بعد عام 2003[6].

5 للمزيد ينظر في الاطار العام : جميل عبد الحفيظ ، المسارات المتشعبة في العلاقات العراقية السعودية ، ط 1 ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، 3102 ، ص 34 .

6 للمزيد ينظر في الاطار العام : مشير رمزي ، كيف يمكن اصلاح العلاقات العراقية السعودية : رؤية في الاشكاليات والتحديات ، ط 1 ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 4102 ، ص 99.

أولا : محددات العلاقات العراقية - السعودية: رؤية في الإشكاليات

تعود جذور الخلافات بين البلدين لمراحل وحقب تاريخية عابرة، اختلفت معطيات هذه الخلافات بين الحين والآخر لتتجلى بصور متعددة بحسب توازنات القوى الدولية كما في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها او بحسب استقطابات الصراع الإقليمي لاسيما بعد عام 2003وانفلات منحنى التوازن وخروج العراق من دائرة الاستقطاب الإقليمي، من هنا يمكن تشخيص أهم محددات العلاقة بين البلدين حول جملة من القضايا الإستراتيجية والجيوسياسية المتعلقة بالنفط وتصديره والحدود واتهامات دعم العنف والسلوك الطائفي ومشاكل الارتباطات الإقليمية للبلدين وصراع القيادة على المنطقة،فضلاً عن الخلافات الأيديولوجية الفكرية المستحدثة بعد عام 2003 :

وجود نوايا ومقومات قديمة لصراع قيادي حيال المنطقة متبادل بين الطرفين تعود جذوره لما قبل عام 1979،ساهم في توتير العلاقات وتدهورها لأكثر من مناسبة بسبب التنافس والصراع القطبي الإقليمي على قيادة المنطقة لاسيما مع بروز المد القومي الذي مثل خطابه اداءً للسياسة الخارجية العراقية.

ارتباط البلدين بامتدادات جيوسياسية إقليمية في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، ساهمت في صياغة شكل العلاقة على مختلف المراحل وعززت في تدهورها تارة وفي تعضيدها تارة أخرى،فضلاً عن ارتباط البلدين بتحالفات واتفاقيات إقليمية ودولية تعرقل التقارب وحدوث الوئام.

وجود صراع أيديولوجي عقائدي مذهبي عميق بين الطرفين تم استحداثه بعد عام2003 وإضافته إلى لائحة الصراع بين البلدين فضلاً عن دخول المتغير الإيراني كمعطى مؤثر في صياغة العلاقة بين البلدين ، اذ لم يستطع أياً من العراق والسعودية تجاوز هذه العقبات لتأسيس علاقات ودية متينة يمكن الاعتكاز عليها.

عزز وجود النفط في البلدين وعلى مدار سير العلاقات، وتنافسهما على تصديره بكميات مختلفة إلى الأسواق العالمية، تعميق تدهور العلاقة بين الطرفين، الأمر الذي انعكس على أداءهما الاستراتيجي الإقليمي وانعكس على مخرجات التفاعل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشكل التوازنات العربية وغير العربية بناءً على تنافس تصدير النفط بين البلدين.

تصاعد المشكلات الأمنية بين البلدين لاسيما بعد عام 2003 لاسيما تلك المتعلقة بالاتهامات العراقية للسعودية بدعم الإرهاب وما ترتب عليها من تداعيات واتهامات رسمية بتصديره الى العراق وتغذيته والعمل على تمديده واستدامته، صاحب ذلك تدفق بشري كبير ودعم مالي فضلاً عن الدعم الفكري بالفتاوى والأفكار التي تبث عبر الإعلام . لتبرز هذه المشكلة كمتغير مهم للغاية في صياغة شكل العلاقة بعد احتلال العراق.

التنافس الإقليمي (التركي – الإيراني – السعودي) الحاد بين عواميد المنطقة الرئيسيين على ترتيب أوضاعهم الإستراتيجية داخل العراق وتصفية حساباتهم وإعادة صياغة التوازنات الجديدة بعد عام 2003 وغياب العراق كعامل رئيس في هذه المعادلة، الأمر الذي انعكس سلباً على طبيعة العلاقة بين العراق والسعودية لاسيما حينما فشلت الأخيرة بتحقيق نفوذ جيوسياسي على القرار الرسمي داخل العراق بعد طغيان المد التركي والإيراني فضلاً عن الأمريكي حتى عام 2011.

ثانياً:التنافس الإقليمي أثناء الحرب الباردة حتى عام 2003

في ظل بيئة إقليمية جيوسياسية عربية وشرق أوسطية مضطربة وحرب باردة محتدمة بين قطبين رئيسيين وسياسة محاور وعواميد إقليمية صلبة ، يضطلع بها اللاعبين الاساسين الاقليميين والدوليين لحيازة دور محوري استراتيجي عميق في مختلف القضايا، استطاع العراق ان يشق طريقه وسط زخم مشاريع محتدم بين القوى الإقليمية الكبرى، وان يتبوأ مكانة رصينة في النظام الإقليمي سواء ما يتعلق بدائرة العربية او الإسلامية أو الشرق أوسطية، فضلا عن الدائرة الأسيوية القارية، ذلك بسبب وزنه العسكري التقليدي و الاقتصادي وإمكاناته البشرية، بالإضافة إلى موقعه الاستراتيجي الرابط بين الشرق والغارب وعالم الجنوب والشمال.

ولما كانت السعودية تحمل نفس الأهداف والأغراض فيما يتعلق بتبوء مكانة إقليمية فاعلة، وراغبة بان تكون احد عواميد المنطقة الإقليمية، بوصفها مركز العالم الإسلامي وجامعة له، فضلا عن ما تمتلكه السعودية من موارد اقتصادية وموقع جغرافي لا يقل أهمية عن موقع العراق لاسيما في مدركات القوى الدولية. على هذا النحو، احتدم تنافس البلدين للحصول على مقعد القيادة التشاركية الإقليمية الخاص بمنطقة شبه الجزيرة العربية والوقوف بنفس المنزلة مع كل من مصر وتركيا وإيران، فضلا عن إسرائيل بوصفهم عواميد رئيسية في معادلة التوازن الإقليمي. فصار شكل التنافس على هذه المكانة يتخذ مناحي متعددة، لاسيما فيما يتعلق بزيادة تصدير النفط بكميات أكثر من حاجة السوق العالمية بالإضافة إلى احتواء المعارضة العراقية في أكثر من مناسبة من قبل السعودية ومشاكل الحدود بين البلدين[7].

على هذا النحو، يمكن توصيف العلاقات العراقية–السعودية في مرحلة ما قبل عام 2003،على أنها علاقات كانت تأخذ شكلاً تنافسياً وصراعياً في أحيان أخرى من بوابات اقتصادية وسياسية وقيادية بالدرجة الأساس اكثر من كون الصراع بين البلدين أيديولوجياً مذهبياً كما حصل بعد عام 2003.إذ ان الصراعات السياسية والاقتصادية والصراع على قيادة المنطقة كانت بوابات رئيسية لتوصيف الخلافات القائمة بين البلدين.

فلم يكن هناك صراع أيديولوجي مذهبي عراقي– سعودي طوال مرحلة حكم الرئيس السابق صدام حسين بين الأعوام 1979 – 2003.ذلك لان الصراع الأيديولوجي كان اقتصادي بحت وقائما بين قطبين رئيسيين اشتراكي ورأسمالي، وجل الاستقطابات الإقليمية كانت تتجلى في هذا المسار، فالعراق الاشتراكي كان يدور في الفلك السوفيتي، بينما السعودية الرأسمالية التي بدأت تخصخص قطاعات كبيرة صارت تدور في الفلك الدولي الأمريكي، اذ ان تجليات الاستقطاب الأيديولوجي كانت نابعة من مدارس الاقتصاد الدولية السائدة في تلك المرحلة، بيد ان انهيار الاتحاد السوفيتي من ثم انهيار المنظومة الاشتراكية العالمية، أدى بدوره تدرجياً الى انهيار قوى إقليمية آخري كانت تنتهج نهجاً اشتراكياً، وكان العراق احد أهم هذه القوى، لاسيما بعد احتلاله عام 2003،ليتحول بذلك الصراع بين البلدين–العراق والسعودية-من صراع مدارس اقتصادية واستقطابات عواميد دولية بوظائف إقليمية إلى صراع فكري أيديولوجي لاسيما بعد وصول الإسلام السياسي الشيعي العراقي وارتباطه بشكل كبير بإيران، وخسارة الإسلام السياسي السني من قبل السعودية بسبب ارتباطه بتركيا، الأمر الذي كان يشكل هواجساً سياسية سعودية، ليتجلى هذا الصراع على شكل صدام أيديولوجي فكري مذهبي بعد عام 2003 اتخذ إشكالاً مختلفة على مدار الأعوام التي أعقبت احتلال العراق. بمعنى ان الصراع كان قائما على أسس اقتصادية قيادية قبل عام 2003 بينما أصبح الصراع بعد عام 2003 صراعا مذهبيا.

7 للمزيد ينظر في الاطار العام : شفيق سالم ، العلاقات العربية – العربية ، محددات ومشكلات وافاق المستقبل ، ط 1 ،القاهرة ،مركز الدراسات السياسية ، 4102 ، ص 39.

بيد ان ما يمكن التأكيد عليه أخيرا، هو ان بؤرة الاستقطاب الرئيسة ومحركات العلاقة بين البلدين كانت تتعلق بدوران العراق في الفلك الدولي السوفيتي كقطب رئيس وصار عاموداً ولاعباً لدوراً وظيفياً بارزاً في المنطقة العربية وقضاياها الشائكة فضلا عن منطقة الشرق الأوسط من جانب آخر، كانت السعودية تدور في الفلك الدولي الأمريكي، باحثة في ذلك عن وظيفة إقليمية رئيسة تضطلع بها، تؤهلها مكانتها الجيوسياسية فضلا عن مواردها وموقعها الإيديولوجي في العالم الإسلامي. وهذا الطرح بالتحديد يأتي مصداقاً للإشكالية التي طرحناها حول عدم قدرة الطرفان على بناء علاقة تماسكيه مستقرة لفترة معقولة ومقنعة بين الطرفين ويجيب على جزء منها، فضلا عن عدم قدرتهما على خلق حالة من حالات الوئام الاقتصادي بسبب ارتباط البلدين بمنظومتين اقتصاديتين متنافستين.

ثالثاً:العقدة الإيرانية في ميزان العلاقات العراقية - السعودية بعد عام 2003

بعد انفراط معادلة التوازن الاستراتيجي العربية والشرق أوسطية عام 2003 وخروج العراق منها كعامود موازن للقوى الإقليمية، بدخول الولايات المتحدة الأمريكية الى العراق، مباشرةً بعهد جديد ستمر به المنطقة، جل استقطاباتها ستكون بواسطة البوصلة الطائفية . ولما كان الصراع التاريخي على زعامة العالم الإسلامي قائم بين الجمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية، صار العراق وبعد احتلاله ساحة رئيسة تتجلى به صور تصفية حسابات القطبين الإقليميين. فصعود الإسلام السياسي الشيعي في العراق وتبوئه مساحات واسعة في عملية صنع القرار، فضلا عن ارتباطاته الوثيقة بإيران كمركز للتوجيه والإدارة، أثار حفيظة السياسة الخارجية السعودية بشكل غير مسبوق، فضلاً عن ولادة ديمقراطية مشوهة في ظل احتلال أمريكي قد تتصلح في يم من الايام وتنتقل عدوى التداول السلمي للسلطة تدريجيا اليها ، من ما اثر توجس السعودية وخشية منها بان تتعافى هذه الديمقراطية وتولد تجربة قابلة للتصدير جيوسياسيا،يفتح باب جديد على السعودية لا يمكن سده الا بإحداث إصلاحات قد تؤدي إلى نهاية النظام السياسي السعودي القائم[8].

ولما كانت الأحزاب الإسلامية السنية في طور النشأة والتبلور،استطاعت تركيا ان تستقطب هذه الأحزاب وان تدعم وتمول جزاءا منها لكي تسيطر على عملية اتخاذ القرار داخلها وتأمين المصالح التركية داخل العراق،ليصبح بذلك ساحتين رئيسيتين للنفوذ الاقليمي التركي والايراني بشكل واضح الامر الذي انعكس على عدم قدرة السعودية في تحديد لها نفوذ داخل مراكز صناعة السياسة والقرار. على هذا النحو،وبعد تنامي دور العنف والإرهاب،لاسيما من قبل تنظيم القاعدة،أخذت الحكومة العراقية تبادر باتهام السعودية بصورة مباشرة على ان الأخيرة تمول الإرهاب ماليا وتدعمه فكريا وتمده بشريا عبر تفريغ سجونها من الإرهابيين الذين تعتقلهم داخل السعودية.فضلا عن تسهيل مرور من يريد ان يذهب للجهاد في العراق.الى جانب الضخ الفكري- لإعلامي الكبير والذي أضاف بعدا جديداً للصراع بعد تطور مفهوم الإعلام الفضائي الإقليمي وأدواره المؤثرة.

ان تتبع مسار سلوك السياسة الخارجية السعودية حيال العراق بعد عام 2003،يفضي بالنتيجة الى ان السعودية لم تستطع ان تتجاوز عقدة المذهب وفكرة التطرف في تعاملاتها مع العراق الذي بدوره مشحون بقيادات سياسية مذهبية من قبل إيران،هذا الموضوع صعد وبشكل كبير تدهور العلاقة بين البلدين،في ظل قدرة إيرانية على تجاوز عقدة المذهب وتقديم نفسها على انها راعية للتشيع العالمي وداعمة له رغم الخلافات الجذرية لبعض الفروع عن فكرة ولاية الفقيه.

لذلك كانت العلاقات العراقية-السعودية بعد عام 2003 ولأكثر من ثمان أعوام تمر بأسوأ لحظاتها على مر التاريخ المعاصر

8 للمزيد ينظر في الاطار العام : فكري رستم عبد المجيد ، الصراع في الشرق الاوسط ، ط1 ، الاسكندرية ، مكتبة النيل ، 3102 ، ص 38.

للبلدين ففي مرحلة حكم رئيس الوزراء العراقي السابق نوري كامل المالكي لولايتين متتاليتين (2006 – 2014)،كان العراق يدور في فلك واتجاه شرقي الجانب،وكان هذا الفلك متمثل في القطب الإقليمي الشرق أوسطي الإيراني المتنامي المحاصر دولياً و استراتيجياً،الأمر أدى الى ان ينتهج العراق في سياسته الخارجية أسلوب أحادي الجانب في العلاقات مع إيران، فالرؤية العراقية هنا نابعة من التصور الايديولوجي الضيق لرئيس الوزراء السابق و لحزبه الحاكم،وهي غير شاملة للدولة العراقية الأمة،من ثم ربط جل الأمور تقريبا داخل الدولة(بإيران)،مع غياب واضح جدا لتصور عراقي حر وشامل لكافة شؤون العراق الخارجية[9].

بالتأكيد كان الفعل هذا لم يرضي السعودية كدولة لديها مخاوف كبيرة سواء أكانت أيديولوجية او عسكرية من العراق ومن يقف وراء العراق (إيران) بعد عام 2003،فضلاً عن عدم قدرة السعودية على أنتاج مشروع إسلامي جامع يحوي جل العرب بمختلف تلوناتهم المذهبية،وعدم قدرتها أيضاً على رعاية مشروع قومي عابر للمذهبية.كل هذه الإرهاصات صار ثمنها نشوء وتطور وارتفاع موجات الصراع السعودي–الإيراني على ارض وبيئة العراق من ثم من الطبيعي أيضاً ان ينعكس هذا الصراع- مع الاحتفاظ بخصوصية كل طرف وإمكانياته-على ارض وشعب العراق،الأمر الذي اثر وبشكل كبير وملحوظ ومن ثم جعل العراق يسير في اتجاهات غير طبيعية للعلاقة الإقليمية مع الطرفين السعودي والإيراني، مما أدى الى انهيار العلاقات العراقية- السعودية لأكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة،بعد تبادل اتهامات متكررة بين الطرفين تتعلق بالقضايا الأمنية والعسكرية وبخروقات السيادة ودعم الإرهاب.

وهذا الأمر لا يعني ان للسعودية نوايا حسنة تجاه العراق،وهي راغبة بإقامة علاقات حسنه معه بقدر ما ان السعودية كانت تنظر الى الدولة العراقية على أنها دولة مذهبية لا يمكن(تقريباً) التعاون معها لمدة طويلة الا لإغراض تكتيكية منفعية برغماتية،ويعزي بعض المتخصصين في شؤون العلاقات العراقية-السعودية ان التدهور المزمن الحاصل بين الطرفين بسببه السياسات المذهبية الضيقة لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي،اذ كان دائماً سبباً رئيسياً بالإضافة للسعودية كدولة سياستها الخارجية هي الأخرى نابعة من مذهبها وفهمها الضيق للدين الإسلامي(فكانت تقوم في كثير من الأحيان بسبب انتماءاتها المذهبية أيضاً بإفشال مباحثات واتفاقيات لا ترغب بتطويرها مع العراق)،لذا من الطبيعي ان يكون هناك علاقات سيئة للغاية بين طرفين متضادين مذهبياً[10].

ولعل العلاقات العراقية-السورية المتشنجة والساخنة لفترات متقطعة بعد عام 2006 مثال يمكن القياس عليه وضربه لفهم طبيعة تفكير واضطرابات توجهات رؤى رئيس الوزراء العراقي السابق (نوري المالكي)جراء اتهامات متعددة وكثيرة للنظام السوري من ثم وصل الحال الى التهديد العراقي على سوريا برفع دعوى ضدها في محكمة العدل الدولية بسبب اتهامات عراقية لسوريا تتعلق بتفجير وزارة الخارجية العراقية عام 2009،بالإضافة الى اتهامات أخرى تتعلق بإيواء قيادات بعثية عراقية كبيرة لها ادوار سلبية في العراق،من ثم حدوث تحول عراقي جذري تجاه الموقف السوري وتطور العلاقة بين النظامين بعد حدوث الاضطرابات في سوريا عام 2012،وهذا التطور أسبابه كانت طائفية بتعليمات إيرانية.

9 للمزيد ينظر في الاطار العام : ورشان نوري السمير ، وقائع مؤتمر ايران والعالم العربي : رؤية ومحطات ، نقلا عن ورقة اعمال المؤتمر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية ، 5102 ، ص 11.

10 للمزيد ينظر في الاطار العام : علي عبد العال ، اشكالية فهم العلاقات السعودية العراقية ، ط 1 ، الرياض ،مؤسسة عبد العزيز المكرن ، 1102 ، ص 48 وما بعدها .

هذا المثال يوضح الإمكانيات الحقيقية لصانع القرار العراقي السابق(رئيس الوزراء)على إفشال وإدارة العلاقات الخارجية للبلد بصورة شبه هاوية،اذ لم يكن يستطيع العراق ومنذ عام 2003ان يتوازن إقليمياً مع أي طرف كان حتى ذلك الشبيه بإيديولوجية رئيس الوزراء الضيقة التي ينتمي إليها،وكل هذا بسبب عدم وجود تأملات ورؤى ناضجة يمكن تطبيقها في الدبلوماسية العراقية الإقليمية فكانت التقاربات التي حدثت بين العراق والسعودية في هذه ألثمان أعوام(مرحلة ولايتي المالكي)،اغلبها تقاربات تكتيكية تبادر بها السعودية قبل العراق لأغراض مرحلية كإعادة سجناءها وجثث قتلاها الى أراضيها وضبط الحدود.فكان دائما الطرف السعودي لا يرد على أي تصريحات يدليها أي مسؤول عراقي يتهم بها السعودية بأنها راعية للإرهاب والتطرف في العراق،وإنما يكون الرد على الساحة العراقية وكان الشعب العراقي هو الذي يدفع فواتير هذا الصراع. لذلك كانت هذه العلاقات سريعة الصعود والنزول [11].

رابعاً : خاتمة ومشاهد مستقبلية

ان طبيعة المتغيرات السريعة في منطقة الشرق الأوسط،تفضي بالنتيجة جملة من التحديات التي تواجه مستقبل العلاقات العراقية-السعودية لما يتعلق بوضع العراق الصعب داخلياً وتراكمات التاريخ الثقيل بين البلدين، فضلا عن صراع القوى الإقليمية وتضارب مصالحها داخل البلد،من ما ينعكس بشكل لا يقبل الجدال على طبيعة سلوك البلدين تجاه بعضها وينعكس بالنتيجة على مسار العلاقة المستقبلية،على هذا النحو،تبرز جملة من الاستنتاجات والخلاصات النهائية المستقبلية المتوقعة يمكن من خلالها تتبع احتمالات قياس السلوك السياسي الخارجي بين البلدين حيال بعضها وصياغة مشاهد مستقبلية مشروطة بناءا على المتغيرات الإقليمية والدولية،فضلا عن مشكلات الداخل ومقترباتها الأيديولوجية.

ان احتمالات حدوث انفراج دبلوماسي عراقي– سعودي، تمثلت بلقاءات رسمية رفيعة المستوى جرت اولها حين زار وزير خارجية السعودية عادل الجبيرة بغداد بداية عام 2017 من ثم اعقب ذلك لقار رسمي مباشر بين خاردم الحرمين الشريفين الملك سلمان ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي على هامش اجتماع القمة العربية في عامان عام 2017 ، هذه اللقاءات مثلت انفراجا سبقه قبل أكثر من عام ونصف فتح سفارة السعودية في العراق بعد أكثر من ستة عشر عام من انقطاع التمثيل الدبلوماسي السعودي في العراق على اثر اجتياح الكويت عام1990،حيث ان هذه الخطوات مثلت بداية جدية يمكن الاعتكاز عليها كبادرة تبادل النوايا الحسنة بشان إعادة ترتيب العلاقات بين البلدين بصيغ أكثر ملائمة.

يمثل موضوع التنبؤ بمسار العلاقات العراقية-السعودية في قطاعات الأمن والدفاع واحد من أكثر المحددات صعوبة في بيان عملية علاقة البلدين المستقبلية.اذ ان مسارات السياسة الخارجية للبلدين وتحديداً بعد اجتياح داعش لمناطق واسعة من العراق في حزيران عام2014،تفضي بالنتيجة الى ولادة تقاطعات جديدة بين البلدين، جذورها تعود للاتهامات المباشرة التي يطلقها العراق دوما اتجاه السعودية على انها دولة مغذية للإرهاب.ما يعكس سوء ترتيبات العلاقات الأمنية بين البلدين.الأمر الذي يشير الى بطئ كبير في مسار وضع هياكل أمنية مشتركة بين البلدين يتم عبرها تنسيق الحرب على الإرهاب وتجفيف منابعه الفكرية والمادية والبشرية.فضلاً عن عدم اقتناع الطرفين بنية بعضها لإيجاد هكذا أرضية للتعاون الأمني بسبب ارتباط كل من البلدين بمرجعيات سياسية إقليمية ودولية تفضي عليهم سلك هذا السلوك.

11 للمزيد ينظر في نفس الاطار العام : نعمان فخر الدين ، دول مجلس التعاون الخليجي في الميزان ، ط1 ، المنامة ، دار البحرين للنشر والتوزيع ، 5102 ، ص 61.

ان حدوث تقارب عراقي–سعودي على مستوى العلاقات الواسعة بين البلدين،لا يرتبط فقط بقدرة العراق على تعديل سلوكه السياسي الخارجي حيال السعودية ولا يتعلق برغبة السعودية بطوي صفحة الماضي ، بل ان موضوع التقارب أعمق بكثير من إرادة البلدين ورغباتهما ونواياهما الحسنة المتبادلة ان وجدت.اذ يمثل المتغير الإيراني ثقل لا يمكن إغفاله في أي علاقة يصوغها العراق مع أي طرف إقليمي ، فلا يملك العراق تصور حر مطلق لما يمكن ان يكون عليه وضعه إقليميا بفعل هذا المتغير الطارئ بعد عام 2003. بينما ترتبط السعودية بمنظومة تحالفات إقليمية ودولية قد لا تتوافق مع ما يمثله العراق من زن في المدرك الإيراني،بوصف ان هذه التحالفات تجبر السعودية على إبقاء شكل العلاقة بهذا النمط.

من ناحية أخرى،ان الحديث عن أيجاد مشتركات عراقية–سعودية في ظل بيئة متأزمة ذات استقطاب مذهبي وجموح إيراني في ارض العراق،قد يصبح مهمة صعبة للغاية مع عدم وجود وفاق دولي لصياغة هذه العلاقات الدولية بالإضافة إلى وجود قضايا مدعاة للخلاف بين البلدين لاسيما ما يتعلق بالحرب في سوريا واليمن ومشكلات لبنان.

بالمحصلة يمكن صياغة أربعة مشاهد مستقبلية مشروطة رئيسية أخيرة تقوم على النحو التالي:

- **مشهد التغيير الجذري في العلاقات :** وهو مشهد مستبعد من حيث إمكانية وقوع تغيير شامل في سلوك البلدين فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيجية العالقة،بناءا على معطيات واقع الحال للبيئة الجيوسياسية الإقليمية.فاحتمالات وقوع هذا المشهد مشروطة بانفراج دولي كبير وتحولات إقليمية جذرية من بينها حدوث تغيير في طبيعة الأنظمة السياسية للبلدين.لذا فهذه الاحتمالية الشرطية صعبة التحقيق على المد المتوسط على اقل تقدير لهذا لا يتوقع ان يكون هناك تحول جذري في مسار العلاقة بين البلدين.

- **مشهد التغيير الجزئي التدريجي في العلاقات :** ويبرز هذا المتغير على انه اكثر قرباً للواقع بسبب حدوث بعض الانفراجات الإقليمية بين الحين والآخر،التي تفضي بالنتيجة الى حدوث تقارب في بعض القضايا غير الإستراتيجية الشاملة بين البلدين كفتح سفارة سعودية في بغداد كخطوة أولى من ثم تعزيز اتفاقيات ضبط الحدود بين البلدين وتبادل السجناء وجثث القتلى وتوقيع بعض بروتوكلات التفاهم فيما يتعلق بالاستثمارات المشتركة لاسيما داخل العراق.لهذا فالاحتمالات المشروطة في هذا المشهد تقوم على أساس فرض يقول انه إذا كان هناك انفراج وسيولة بين القوى المتصارعة الإقليمية،فان ذلك سيتناسب تناسباً طرديا موجبا باتجاه تعزيز العلاقات العراقية-السعودية وتحسنها تدريجياً.

- **مشهد الجمود في العلاقات:** وهو مشهد يرجح أيضاً لكن بصورة اقل من مشهد التغيير الجزئي التدريجي مع بقاء واقع الحال بين البلدين على أساس احتمالات مشروطة تقول ان الاستقطاب الإقليمي سيتخذ منحى صراعياً قد يطول لفترات قادمة لا سيما ما يتعلق باليمن وسوريا ولبنان وباقي القضايا العالقة بين القوى الإقليمية الكبرى والدولية العظمى الأمر الذي سينعكس على طبيعة العلاقة بين العراق والسعودية وسيجمدها لفترات زمنية قادمة،خصوصاً بعد دخول المتغير الروسي الإيراني السوري في موضوعة الحرب على الإرهاب واحتمالات امتدادات هذا الموضوع نحو العراق.

- **مشهد التراجع والتدهور في العلاقات:** وهو مستبعد بسبب ان العلاقة الحالية بين البلدين تصنف على أنها غير جيدة ومضطربة،فعدم الوصول الى تسويات معينة بين البلدين حول القضايا موضع الخلاف، لن تؤدي بالنتيجة الى تدهور العلاقات المتدهورة أساسا بين البلدين.

قائمة المصادر

اسماعيل صبري مقلد ، "العلاقات الدولية : دراسة في الاصول والنظريات"، ط 1 ، الكويت ، المطبعة العصرية ، 1791.

جميل عبد الحفيظ ، "المسارات المتشعبة في العلاقات العراقية السعودية"، ط 1 ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، 3102.

شفيق سالم ، "العلاقات العربية – العربية ، محددات ومشكلات وافاق المستقبل"، ط 1 ،القاهرة ،مركز الدراسات السياسية ، 4102.

علي عبد العال ، "اشكالية فهعم العلاقات السعودية العراقية"، ط 1 ، الرياض ،مؤسسة عبد العزيز المكرن ، 1102.

فاضل زكي محمد ، "وابعادها في السياسة الدولية"، بغداد ، مطبعة الشفيق ، 5791.

فكري رستم عبد المجيد ، "الصراع في الشرق الاوسط"، ط1 ، الاسكندرية ، مكتبة النيل ، 3102.

كوثر عباس الربيعي ، "سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص"، مجلة دراسات دولية ، العدد 44 ، 1102.

محمد السيد سليم ، "تحليل السياسة الخارجية"،ط 1 ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 9891.

مشير رمزي ، "كيف يمكن اصلاح العلاقات العراقية السعودية : رؤية في الاشكاليات والتحديات"، ط 1 ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 4102.

نعمان فخر الدين ، "دول مجلس التعاون الخليجي في الميزان" ، ط1 ، المنامة ، دار البحرين للنشر والتوزيع ، 5102.

ورشان نوري السمير ، "وقائع مؤتمر ايران والعالم العربي : رؤية ومحطات ، نقلا عن ورقة اعمال المؤتمر" ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية ، 5102.

Structured Abstract

The Iraqi foreign policy formed after 2003 in a difficult period in which Iraq experienced a destructive war and the state was reshaped numerous times. The Iraqi foreign policy consisted of a complex mix of conflicting interests of internal political forces and driven by external engines that wish to obtain a foothold in the new phase of Iraq. This complex situation has generated an unbalanced and unbalanced Iraqi political performance based on common interests between 2003 and 2014, constructed on the size of the internal political interests of political forces and the deepening of relations with regional feeders.

In general, Iraq's foreign policy from 2003 to 2014 can be characterised at the very least as a turbulent policy that has suffered from a lack of clarity of vision and direction. Perhaps Iraq and its foreign policy are not alone the reason for this fact. The regional environment, its turbulent turmoil, the power of ideological attraction and polarisation and the policy of the international axes and their branches that made the Iraqi policy flounder without a clear and coherent vision based on the facts of the internal Iraqi reality.

As part of this study, Saudi Arabia represents the dilemma of the Iraqi-Saudi rapprochement, as one of the most complex and weighted issues because of its cumulative legacy of historic events between the two countries based on the principles and terms of conflict. As a result, it leads to the existence of more than one emitter and influence in the formulation of arguments of external political behaviour between two countries. It presents international schism and at other times represent the ideological polarisation of regional geopolitical implications of the sectarian path of conflict and a cause of sustainable motives.

Four major conclusions can be formulated for future of Iraq-Saudi relations as follows:

The scene of radical change in relations: a scene unlikely to occur in terms of the possibility of a comprehensive change in the behaviour of the two countries in relation to their outstanding strategic issues, based on the facts of the reality of the geopolitical regional environ-

ment. The prospects of this scene are conditioned on the international breakthrough, major regional transformations and the nature of the political systems. This conditional probability is difficult to achieve on the average tide at the very least this is not expected as there will not be a radical shift in the relationship between the two states.

The scene of gradual/partial change in relations: This variable is highlighted as closer to reality due to occurrence of some regional breakthroughs from time to time, which leads to the result of a convergence of some non-strategic issues between the two countries such as opening of the Saudi embassy in Baghdad as a first step and then strengthen agreements. The border between the two countries and the exchange of prisoners and the bodies of the dead along with the signing of some memorandum of understanding with regard to joint investments, especially inside Iraq. Therefore, the conditional prospects in this scene based on the imposition that if there are a breakthrough and liquidity among the forces of regional conflict, this will be matched directly and proportionally positive towards the strengthening of the Iraqi-Saudi relations and its gradual improvement.

The scene of stalemate in relations: a scene that is also likely but less possible than the scene of gradual partial change due to the reality of the situation between the two countries on the basis of conditional prospects that regional polarisation will lead to a course of a conflict that may last for an elongated period of time. Especially with regard to Yemen, Syria, Lebanon and the remaining issues between major international and regional great powers which reflect on the nature of the relationship between Iraq and Saudi Arabia.

The scene of deterioration and deterioration in relations: It is unlikely because the current relationship between the two countries is classified as not good and turbulent, failure to reach certain settlements between the two countries on the issues in dispute, will not result in the deterioration of relations.